



دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي "دراسة حالة مؤسسة

النسيج والألبسة الجاهزة BOOM

The Role of Corporate Governance in Improving Financial Performance

"A Case Study of Textile and Readymade Garments Corporation

بوقطاية سفيان

جامعة أحمد زبانتة غليزان، الجزائر

soufyane.bouguetaia@univ-relizane.dz

بومعيزة نصيرة

جامعة أحمد زبانتة غليزان، الجزائر

nacera.boumaiza@univ-relizane.dz

| المعلومات المقال | الملخص: |
|--|--|
| تاريخ الارسال: 2021/09/03 | تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن نوع العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة BOOM والوقوف على واقع حوكمة الشركات وتطبيقها في المؤسسة، ولغرض الوصول إلى أهداف هذه الدراسة فقد اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات، التي تم الحصول عليها من خلال استبيان ضم 23 عبارة تم توزيعه بعد التأكد من الصدق الظاهري والثبات، على عينة من أفراد المؤسسة، كما تم معالجة واختبار فرضيات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية بعد المعالجة والتحليل توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أثبتت وجود علاقة ايجابية قوية (طردية) بين حوكمة الشركات والأداء المالي في المؤسسة، حيث كلما كان تطبيق حوكمة الشركات بشكل جيد تحسن الأداء المالي للمؤسسة. |
| تاريخ القبول: 2022/04/19 | |
| الكلمات المفتاحية: ✓ حوكمة ✓ حوكمة الشركات ✓ الاداء المالي ✓ تقييم الاداء | Abstract : |
| Article info | This study aims to reveal the type of relationship between corporate governance and financial performance in the BOOM institution and to determine the reality of corporate governance and its application in the institution. It was distributed after confirming the apparent honesty and stability, on a sample of the institution's members, and the study's hypotheses were processed and tested using the statistical package for social sciences. Where the better the implementation of corporate governance, the better the financial performance of the institution. |
| Received 03/09/2021 Accepted 19/04/2022 | |
| Keywords: ✓ Governance ✓ corporate governance ✓ financial performance | |

. مقدمة:

تعتبر حوكمة الشركات أحد المواضيع الحديثة في المجال المالي والاقتصادي والمثارة في الوقت الراهن على المستوى العالمي، وظهرت أهميته البالغة بعد الفضائح المالية التي أصابت عدد كبير من المؤسسات العالمية، خاصة المؤسسات الأمريكية وانتشار الفساد المالي والإداري والمحاسبي، وذلك راجع إلى ضعف الجهاز الرقابي على الأنشطة المالية المختلفة في المؤسسات، كل هذا أدى إلى الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة من خلال مبادئها وآلياتها التي تتضمن الدراسة السليمة لها.

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يحتاج إلى العديد من المبادئ والآليات التي لها دور مساهم في ضمان تطوير وترقية الأداء المالي العام للشركة من خلال إدارة المخاطر، إدخال تحسينات على الأساليب الرقابية، إضافة إلى توفير معلومات دقيقة وعلى درجة عالية من والشفافية لخدمة أصحاب المصالح ودعم تقييم في المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية الاستثمارية. لذا كان الاهتمام بتطبيق الحوكمة هو الحل الأمثل والأسرع لمعالجة الكثير من المشاكل والسلبيات التي رافقت اختيار العديد من هذه الشركات.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

كيف تساهم حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية BOOM؟

الأسئلة الفرعية: للإجابة عن هذه الإشكالية والتوضيح أكثر نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تعريف حوكمة الشركات في خضام تداخل المصطلحات؟
- هل هناك علاقة بينحوكمة الشركات والأداء المالي في الشركات؟
- ما هو واقع تطبيق حوكمة الشركات في مؤسسة النسيج والألبسة الجاهزةBOOM؟
- الفرضيات:** استناد إلى إشكالية الدراسة وبناء على الأسئلة الفرعية لقد تم صياغة الفرضيات التالية:
- حوكمة الشركات أساس لتحسين الأداء المالي لها.
- هناك علاقة ايجابية طردية بين مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي لمؤسسة BOOM.
- هناك علاقة ايجابية بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي في مؤسسة BOOM.
- هناك علاقة ايجابية بين حقوق المساهمين والأداء المالي في مؤسسة BOOM.
- هناك علاقة ايجابية بين الإطار الفعّال لحوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة BOOM.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا من المواضيع الهامة والحديثة، ألا وهي الحوكمة وإبراز الدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، وهذا من شأنه أن يعطي دلائل مهمة حيال طبيعة ونوعية المعلومات المالية والإدارية التي تؤثر في طبيعة القرارات الاستثمارية المستقبلية في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تناول الجوانب النظرية والفكرية لحوكمة الشركات، وكذا الأداء المالي فيها وتقييم مدى تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسة الاقتصادية وإبراز العلاقة بين تبني مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2. عموميات حول حوكمة الشركات والأداء المالي

1.2 حوكمة الشركات

1.1.2 تعريف حوكمة الشركات

✓ عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) "هي العمليات التي من خلال الإجراءات المستخدمة من طرف أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة". (حمادة، 2005، صفحة 149).

✓ عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " إن حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها، وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضح أهداف الشركة، وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء". (يوسف، 2006، صفحة 120).

✓ عرفها محمد مصطفى سليمان " هو نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها". (سليمان، 2006، صفحة 15).

2.1.2 أهمية حوكمة الشركات

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات من أجل تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية، وتعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي شركة لوظائفها بأكمل وجه، وتأكيد نزاهة مجلس الإدارة فيها وكذلك ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها، وضمان تحقيق الشركة لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم (نصر علي والسيد شحاته، 2007، صفحة 28)، وعموما يمكن التمييز بين الأهمية بالنسبة للشركات والأهمية بالنسبة للمساهمين فيما يلي:

الشكل رقم 1: يوضح أهمية حوكمة الشركات

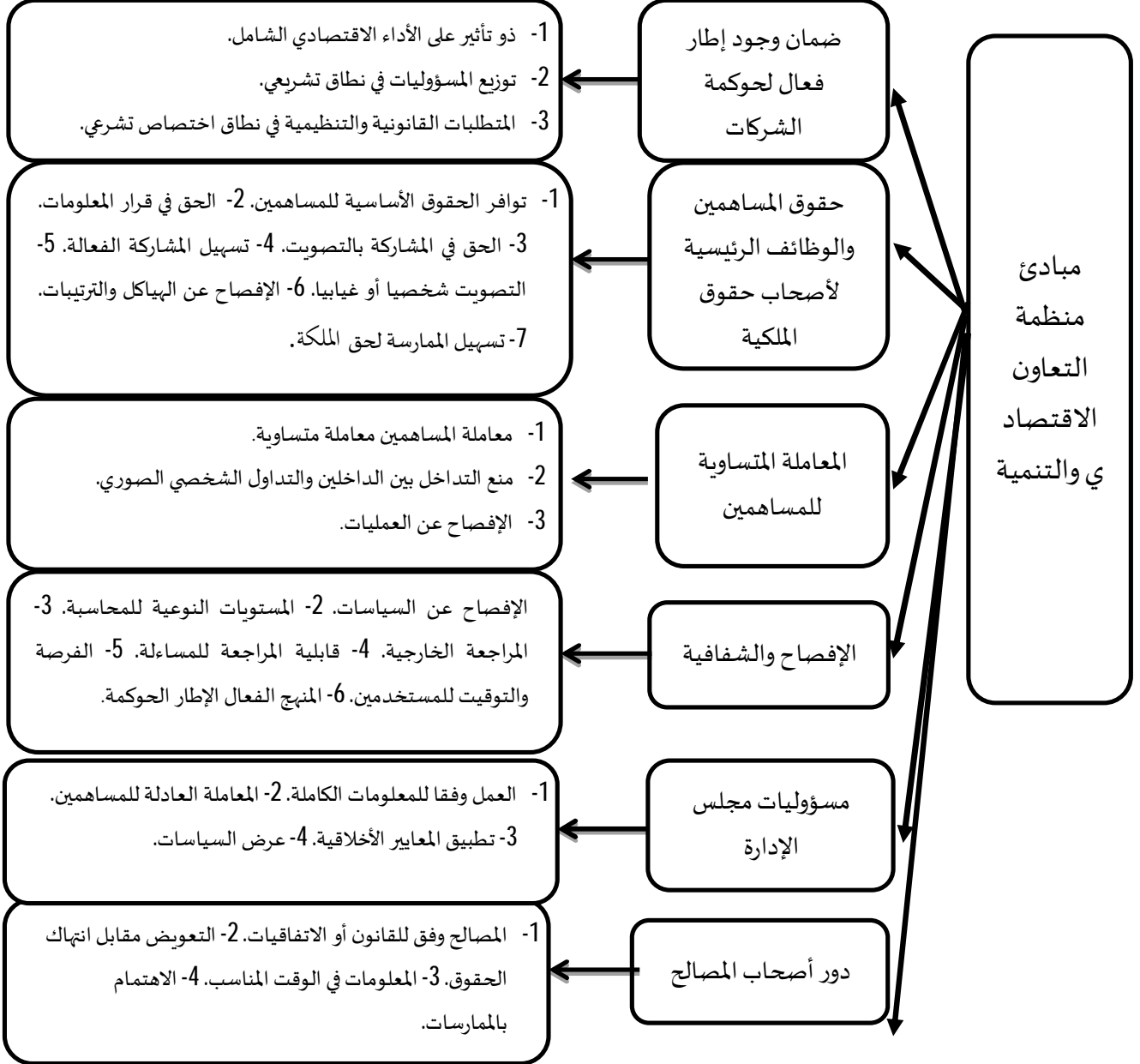


المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص28.

3.1.2 مبادئ حوكمة الشركات:

هناك العديد من المبادئ التي تم وضعها لحوكمة الشركات، وذلك بحسب رؤية الجهة أو المنظمة المعنية وسنكتفي بالمبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتمثل في:

الشكل رقم 2: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



المصدر: محمد مصطفى سليمان، 2006، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، ص 44.

3.1.2 محددات حوكمة الشركات:

✓ المحددات الخارجية: تشير تلك المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل (قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، كفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج فضلا عن كفاءة الأجهزة وهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها (الجمعيات المهنية التي

تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين المحاسبين، المحامين الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية) وتعود أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

✓ المحددات الداخلية: تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح الأطراف الثلاثة. (طالب و المشهداني، 2011، صفحة 46).

2.2 الأداء المالي:

تعطي المؤسسات اهتماما كبيرا للجانب المالي حيث تهتم بالأرباح وتراكمها باعتبارها تعطي انطبعا إيجابيا على نمو الأعمال، وبذلك تحول الاهتمام إلى البحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة، أدى بهذه المؤسسات إلى مواجهة تحديات متزايدة على الصعيد الداخلي والخارجي، كزيادة التقدم التكنولوجي ولكي تحافظ المؤسسة على مركزها المالي يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة أدائها المالي بما يواكب تلك التحديات.

1.2.2 مفهوم الأداء المالي:

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي تجدر الإشارة إلى مفهوم الأداء، حيث يقصد بمفهوم الأداء (Performance) فيمعناه البسيط: "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها"، في حين جمع (Benoit NdiZambo) (بين الفعالية والكفاءة كمفهوم للأداء) وعرفه بالشكل التالي: الأداء = الفعالية + الكفاءة. حيث أن المقصود من: الفعالية "Efficiency" مدى الوصول إلى الأهداف أو درجة تحقيق الأهداف أو المنفعة وإشباع احتياجات الزبون، أما الكفاءة "Efficient" الاستخدام الأمثل للموارد (التجاني، 2016، صفحة 81).

بعد التطرق إلى مفهوم الأداء في المؤسسة، سوف نتطرق الآن إلى مفهوم الأداء المالي حيث أن هناك عدة تعريف للأداء المالي وسنذكر أهمها:

- ✓ حسب SERGE ENRAERT فالأداء المالي يعني تسليط الضوء وفحص المحاور التالية من خلال عملية المحاكاة:
- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- اثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة المستقبل. (دادن، 2007، صفحة 54)
- ✓ يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقه.
- ✓ كما يعرف على انه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (بن ساسي و قريشي، دار وائل للنشر والتوزيع، الصفحات 42-43).

2.2.2 أنواع الأداء المالي: هنالك ثلاثة أنواع رئيسية من الأداء المالي نبينها باختصار على النحو التالي:

الجدول رقم 1: أنواع الأداء المالي

| الأداء المالي التطوري: | الأداء المالي المقارن: | الأداء المالي المعياري |
|--|--|--|
| يرتكز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة عبر الزمن والحكم عليها بمقارنة نتائج التحليل بدورات مالية سابقة؛ | يرتكز على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والحكم عليها مقارنة بالوضع المالي للمؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع؛ | يعتبر امتدادا للأداء المالي المقارن إلا أنه يستند في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة. |

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) أجوبة تمارين وحلول، الجزء 2، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 42-43.

3.2.2 مؤشرات الأداء المالي

1.3.2.2 مؤشرات التوازن المالي

✓ رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG): يعرف على أنه هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل صافي إجمالي موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي. (بن ساسي و قريشي، دار وائل للنشر والتوزيع، صفحة 67)، يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي تبعا لمنظورين: منظور أعلى الميزانية (1) ومنظور أدنى الميزانية (2) وعلى هذا الأساس يحسب رأس المال العامل الصافي الإجمالي وفق العلاقتين التاليتين:

- من منظور أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

- من منظور أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - القروض قصيرة الأجل.

✓ الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (BFRg): يعرف الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي بأنه رأس مال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات سيولة عند مواعيد استحقاق ديون قصيرة الأجل المرتبطة بالأصول المتداولة وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، ويحسب الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة ما عدا الخزينة - الخصوم المتداولة ما عدا الخزينة.

- الاحتياج في رأس مال العامل الإجمالي = BFRhex + BFRex

✓ الخزينة الصافية TNg: تعبر الخزينة الصافية عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة، أو عن الصافي بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل الإجمالي. أي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل الصافي الإجمالي من رأس المال العامل الصافي الإجمالي (لسلوس، 2012، الصفحات 31-32). وتحسب الخزينة الصافية بالطريقتين التاليتين:

- الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم .

- الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل.

2.3.2.2 النسب المالية:

✓ **نسب السيولة:** تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون ذلك بواسطة المقارنة بين مجموع مجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والغرض من حسابها هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد، ويعتبر تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما من أجل تقييم أدائها المالي ومدى استطاعتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة. وتتضمن عدة أنواع أهمها:

- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول): تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

- نسبة السيولة السريعة (المختصرة): تعتبر هذه النسبة أكثر دقة ومصداقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة (المختصرة)} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية - المخزونات}}{\text{الموارد الجارية}}$$

- نسبة السيولة الجاهزة (الفورية): تعتبر هذه النسبة من أدق النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، (دروري، 2015، صفحة 61) وتحسب نسبة السيولة الجاهزة بالعلاقة التالية: نسبة السيولة الجاهزة = استخدامات الخزينة / الموارد الجارية

✓ **نسب التمويل والاستقلالية المالية:** تعبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد:

- **نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية: نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

- **نسب التمويل الخاص (نسبة التمويل الذاتي):** توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستثمارات، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية: نسبة التمويل الخاص أو الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

- **نسبة الاستقلالية المالية:** وتقيس هذه النسبة درجة استقلال المؤسسة عن دائنها، (لسلوس، 2012، صفحة 45) ويتم حساب نسبة الاستقلالية المالية وفق الصيغة التالية: نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

✓ **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وكذا أكبر ربح ممكن، وفي ما يلي أهم هذه النسب:

- **معدل دوران مجموع الأصول:** تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية: معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدراته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، (لسلوس، 2012، صفحة 49) يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

✓ **المردودية:** تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام رأس مالها في نشاطها الاستغلالي، كما تعتبر من أفضل المعايير الحكم على أداء المؤسسة، (josette, 1999, pp. 181-182) ولدراستها يمكن الاعتماد على نوعين رئيسين من المردودية وهما:

- **المردودية المالية:** وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة ويمكن حسابها بالعلاقة التالية: المردودية المالية (Rcp) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

- **المردودية الاقتصادية:** هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها. قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بالنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأسمال العامل لتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية. قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.

المردودية الاقتصادية (Re) = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية.

3. انعكاس مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي

1.3. العلاقة بين حقوق المساهمون والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية و الأداء المالي:

- 1.1.3. ينبغي أن يوفر إطار حوكمة الشركات الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم وذلك عن طريق:
 - ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في إيجاد طرق مضمونة لتسجيل الملكية وإرسال أو تحويل الأسهم، والحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
 - المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين.
 - انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
 - نصيب من أرباح الشركة.
- 2.1.3. ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في المشاركة وأن يحصلوا على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل:
 - تعديل النظام الأساسي، أو عقد التأسيس، أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة.
 - الترخيص بإصدار أسهم إضافية.

3.1.3. ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

4.1.3. ينبغي الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية، التي تمكن لبعض المساهمين أن يحصلوا على درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم من الأسهم.

5.1.3. ينبغي السماح لأسواق السيطرة على الشركات، بالعمل بطريقة تتميز بالكفاءة والشفافية. (الخطيب و قريط، 2009، صفحة 06).

2.3. دور أصحاب المصالح في الأداء المالي:

إن كل طرف من هذه الأطراف (المستثمرين، البنوك، الموظفين، العمال، الموردين، الحكومة)، يراقب ويؤثر على إدارة المؤسسة بعدة طرق، في محاولة للحصول على مكاسب، سواء من خلال إدارة ومراقبة المؤسسة أو زيادة التدفقات النقدية وتحسين وضع المؤسسة؛ حيث تزداد ثروة المساهمين إذا قامت المؤسسة بتأدية الخدمات إلى عملائها بالشكل المطلوب وكذلك إذا حافظت على علاقات جيدة مع الموردين و على سمعة جيدة بالنسبة لالتزاماتها القانونية، مع ضرورة تواصلها مع المستثمرين، من خلال القوائم المالية والاجتماعات المستثمرة و الصراحة، والابتعاد عن التضليل، وتقديم الإفصاح اللازم في الوقت المناسب. (بجياوي و بوسلمة، صفحة 10).

3.3. دور مسؤوليات مجلس الإدارة في الأداء المالي:

انطلاقاً من أن حوكمة الشركات تعبر عن إطار لمجموعة من المبادئ المتعلقة بإدارة الشركات، وكيف يتم إبلاغ هذه المبادئ خارجياً، يمكن تحديد أهداف مجلس إدارة الشركات، وذلك بجعل الشركات أكثر جاذبية للاستثمار، خاصة المدرجة منها في البورصة، والمساهمة في تحسين قدرة الشركات، لقيامها بذلك يتطلب إمكانية تعامل المديرين مع التحديات الإستراتيجية للعملة، وتعزيز القدرة التنافسية للشركات وتحفيز النقاش حول حوكمة الشركات، بالإضافة إلى مراجعة وتوجيه الإستراتيجية المؤسسية الرئيسية وضع خطط عمل وسياسة المخاطر وتحديد أهداف الأداء (مناد، 2014، صفحة 143).

ويمكن تلخيص مسؤوليات مجلس الإدارة في ما يلي:

- ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة، فإن على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادلة.
- ينبغي على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، وينبغي أيضاً أن يأخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة. (الخطيب و قريط، 2009، صفحة 09).

4. واقع حوكمة الشركات في مؤسسة BOOM وعلاقتها بالأداء المالي للمؤسسة.

بعد التطرق إلى الأبعاد النظرية لحوكمة الشركات و الأداء المالي سيكون هذا المحور بمثابة البعد التطبيقي للربط بين هذين المفهومين، وسيكون هذا الربط بالاعتماد على أهم مبادئ حوكمة الشركات، من خلال اعتماد أسلوب التحليل المالي كأسلوب من أساليب الإفصاح ودراسة علاقته بتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية. وستكون هذه الدراسة في مؤسسة BOOM "غليزان".

1.4. تقديم المؤسسة

1.1.4. تعتبر مؤسسة BOOM من بين أهم المؤسسات النسيجية والقليلة في الجزائر، وهي كذلك من أكبر المؤسسات في ولاية غليزان، هي عبارة عن شركة ذات أسهم تقوم بتحويل المواد الأولية والمتمثلة في الخيوط والقماش إلى ملابس جاهز. (المساحة الكلية: 46734 م²، المساحة الكلية المبنية: 17245، عدد العمال 316 عامل إلى غاية ديسمبر 2018 عدد ساعات العمل: 8 ساعات يومياً من الأحد إلى الخميس، العنوان: المنطقة الصناعية سيدي أحمد بن عودة غليزان طبيعة الإنتاج: ملابس، سراويل لأقمشة، بدلات عمل وألبسة رياضية... إلخ، المواد الأولية: الخيط، القماش، مواد كيميائية، مواد تلوين نوعية الزبائن: 80 مؤسسة وادارت الدولة... DGGC.DGSN.MDM إلخ، 10 مؤسسات وشركات.

2.1.4. تحديد مجتمع وعينة الدراسة: بما أن مجتمع الدراسة يمثل مجموع المكونين لمشكلة الدراسة واعتماداً على مضمون الإشكالية، فإن مجتمع الدراسة يتمثل في عمال المؤسسة الدائمين والمؤقتين يبلغ عددهم 316 عامل مقسمين على جميع الأقسام في المديرية، أما

عينة الدراسة فنظرا لعدم القدرة على القيام بالمسح الشامل لمجتمع الدراسة لأسباب خارج عن نطاقنا ومتعلقة بالمؤسسة خاصة، لقد وجب علينا أسلوب العينات من أجل جمع البيانات.

3.1.4 الوصف الإحصائي لخصائص عينة الدراسة: من أجل التعرف على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة احتوى الجزء الأول من الاستبيان على هذه الخصائص من خلال (الجنس، السن، المستوى التعليمي الخبرة المهنية)، وسيتم الطرق لهذا التحليل بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss.

✓ خصائص عينة الدراسة حسب الجنس:

الجدول رقم 1: توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

| أفراد العينة/ الجنس | ذكر | أنثى | المجموع الكلي |
|---------------------|-----|------|---------------|
| التكرار | 24 | 16 | 40 |
| النسبة | 60% | 40% | 100% |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان واعتماد على مخرجات Spss20. نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 60% ذكور و 40% إناث، مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على الذكور أكثر من الإناث، خاصة في المناصب الحساسة التي توكل لها مسؤولية كبيرة نتيجة لمكافحة المؤسسة في الاقتصاد الجزائري مما يدل على زيادة المنافسة.

✓ خصائص عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم 2: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

| | أقل من 6 سنوات | من 6 إلى 10 سنوات | من 11 إلى 15 سنة | أكثر من 15 سنة | المجموع |
|---------|----------------|-------------------|------------------|----------------|---------|
| التكرار | 16 | 13 | 8 | 3 | 40 |
| النسبة | 40% | 32.5% | 20% | 7.5% | 100% |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان واعتماد على مخرجات Spss20. نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي الفئة التي تتراوح عند سنوات الخبرة أقل من 6 سنوات، بينما بلغت الفئة التي تتمتع بأكبر عدد من الخبرة حوالي 20% ممثلة في أكثر من 15 سنة في الميدان، بالرغم من أن هذه الفئة في المركز الثالث إلى أن لها مكانة كبيرة في المؤسسة باعتبارها النواة الأولى لما تتمتع به من خبرات وعاقبتها على أكثر من جيل فهي بمثابة المصدر الذي تندفق من طرق العمل وحل المشكلات الطارئة التي تواجهها المؤسسة.

✓ خصائص عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم 3: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

| | تقني سامي | ليسانس | ماستر | مهندس | المجموع |
|---------|-----------|--------|-------|-------|---------|
| التكرار | 14 | 10 | 14 | 2 | 40 |
| النسبة | 35% | 25% | 35% | 5% | 100% |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان واعتماد على مخرجات Spss20. نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 65% مستوى جامعي، وهي نسبة تتوافق مع التي يشغلها أفراد العينة وهذا ما يجب التأكد عليه وجود توافق بين المستوى العلمي والمناصب الحساسة التي يشغلها الفرد التي تتطلب القدر العالي من المستوى العلمي لتحقيق

أداء أفضل للمؤسسة، وهذا ما يظهر العلاقة بين المستوى العلمي وإمكانيات الفرد العامل وسيرورة العمل وطرق التسيير وتأدية الخدمة بمستوى ذات جودة.

✓ خصائص عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول رقم 4: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

| المجموع | إطار سامي | عون إداري | رئيس قسم | موظف | التكرار |
|---------|-----------|-----------|----------|------|---------|
| 40 | 03 | 15 | 10 | 12 | |
| 100% | 7.5% | 37.5% | 25% | 30% | النسبة |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان واعتماد على مخرجات Spss20.

نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 37.5% يتقلدون منصب عون إداري، أما بالنسبة للموظفين العاديين ورؤساء الأقسام تتراوح نسبتهم على التوالي (25%-30%)، وهذا يدل على أن المؤسسة تتكون من عدة أقسام التي تمثلها إداريا ونلاحظ عدد الإطارات قليل جدا.

2.4. تحليل مجالات وأبعاد الدراسة

سيتم من خلال هذا الفرع تحليل أبعاد ومجالات الدراسة للمتغيرين حوكمة الشركات والأداء المالي

1.2.4. حوكمة الشركات:

الجدول رقم 5: أبعاد المتغير المستقل "حوكمة الشركات"

| الترتيب | مستوى الأهمية | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | العبرة | الرقم |
|---------|---------------|-------------------|-----------------|--|-------|
| 8 | مرتفع | 1.154 | 3.05 | الشفافية في التعامل داخل الشركة بين الأطراف المعنية | 01 |
| 2 | مرتفع | 0.981 | 3.75 | الإفصاح كل ما يتعلق بالموقف المالي للمؤسسة، الأداء والملكية | 02 |
| 3 | مرتفع | 1.240 | 3.72 | الحصول على المعلومات في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة | 03 |
| 3 | مرتفع | 1.109 | 3.72 | الإدارة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وقيمة الأسهم لدى المساهمين | 04 |
| 4 | متوسط | 1.254 | 3.63 | حق المساهمين في المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وإعلامهم بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية | 05 |
| 4 | متوسط | 1.074 | 3.03 | مشاركة المساهمين في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة | 06 |
| 6 | متوسط | 1.244 | 3.13 | وضع إطار الحوكمة بحيث يكون ذات تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل | 07 |
| 1 | مرتفع | 0.947 | 3.77 | توزيع المسؤوليات في نطاق تشريعي | 08 |
| 5 | متوسط | 1.107 | 3.18 | المتطلبات التنظيمية والقانونية للحوكمة متوافقة مع أحكام القانون وقابلية للتنفيذ | 09 |
| | متوسط | 1.12 | 3.44 | المجموع الكلي | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss20.

نلاحظ من خلال الجدول أن لعملية تشخيص حوكمة الشركات في المؤسسة من خلال ثلاث أبعاد (الإفصاح الشفافية، حقوق المساهمين، ضمان وجود إطار فعال لضمان حوكمة الشركات) أهمية كبيرة وأساس تقدمها اليوم حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للأبعاد الثلاثة قمة 3.44 ذات مستوى أهمية وانحراف معياري قدره 1.12 متوسط يؤكد على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول عملية تشخيص حوكمة الشركات في مؤسسة BOOM.

2.2.4. الأداء المالي:

الجدول رقم 6: المتغير التابع الأداء المالي

| الرقم | العبرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | مستوى الأهمية | الترتيب |
|-------|--|-----------------|-------------------|---------------|---------|
| 01 | الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة | 2.93 | 1.095 | متوسط | 8 |
| 02 | من بين أهمية الأداء مراقبة المؤسسات وتقييم أدائها وفعاليتها | 3.28 | 1.062 | متوسط | 7 |
| 03 | الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في مؤسسة اقتصادية | 3.72 | 1.154 | مرتفع | 4 |
| 04 | الخلل في نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه مشاكل تشغيلية في المؤسسات الاقتصادية | 4.53 | 0.506 | مرتفع | 1 |
| 05 | يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا | 3.62 | 0.705 | متوسط | 5 |
| 06 | لنجاح عملية لاتخاذ لا بد من توفر معلومات ذات دقة ومصداقية | 3.57 | 1.279 | متوسط | 6 |
| 07 | وجود علاقة لحكومة الشركات بتقييم الأداء المالي في المؤسسة | 3.70 | 1.137 | مرتفع | 3 |
| 08 | الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية | 3.78 | 1.209 | مرتفع | 2 |
| | المجموع الكلي | 3.51 | 1.018 | متوسط | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss20.

من خلال الجدول نلاحظ أن لعملية تشخيص الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة وأساس تقدمها حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.51 ذات مستوى أهمية وانحراف معياري قدره 1.01 يؤكد على تشتت اتجاه إجابات عينة الدراسة حول عملية تشخيص الأداء المالي في مؤسسة BOOM.

3.2.4. العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي:

الجدول رقم 07: العلاقة بين المتغيرين "حوكمة الشركات والأداء المالي"

| الرقم | العبرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | مستوى الأهمية | الترتيب |
|-------|---|-----------------|-------------------|---------------|---------|
| 01 | يساهم مبدأ الشفافية في تحسين الأداء المالي | 3.53 | 1.198 | متوسط | 5 |
| 02 | يساهم مبدأ حقوق المساهمين في تحسين الأداء المالي | 3.97 | 1.025 | مرتفع | 3 |
| 03 | يساهم أصحاب المصالح في تحسين الأداء المالي | 3.97 | 1.025 | مرتفع | 2 |
| 04 | يساهم مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي | 4.27 | 0.847 | مرتفع | 1 |
| 05 | تساهم المعاملة المتساوية بين المساهمين في تحسين الأداء المالي | 3.70 | 0.823 | مرتفع | 4 |
| 06 | يساهم وجود إطار فعال للحكومة في تحسين الأداء المالي | 3.45 | 1.108 | متوسط | 6 |
| | المجموع الكلي | 3.79 | 1.193 | مرتفع | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss20.

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي المتوسطات الحسابية للعلاقة بين المبادئ لحوكمة الشركات والأداء المالي بلغت 3.79 ومستوى أهمية مرتفع، كما بلغت إجمالي انحرافات 1.19 مما يعكس إيجابيا على أفراد عينة الدراسة في مؤسسة BOOM، ومنه نستنتج أن مبادئ حوكمة الشركات لها دور فعال في تحسين الأداء المالي.

3.4. اختبار صحة الفرضيات

✓ الفرضية الأولى: هناك علاقة ايجابية بين تشخيص الإفصاح والأداء المالي في مؤسسة BOOM عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$.

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تشخيص الإفصاح والأداء المالي في مؤسسة BOOM.

- الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ بين تشخيص الإفصاح والأداء المالي في مؤسسة BOOM.

الجدول رقم 8: نتائج الانحدار البسيط لبعث الإفصاح والشفافية والأداء المالي

| العامل | درجات الحرية DF | مستوى الدلالة | معامل التحديد R2 | معامل الارتباط R | A |
|----------|-----------------|---------------|------------------|------------------|------|
| الانحدار | 1 | 0.01 | 0.14 | 0.37 | 0.24 |
| الخطأ | 38 | | | | |
| المجموع | 39 | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss20.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي بلغ 0.37، وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة، كما بلغ معامل التحديد 0.14 وهو دليل على قدرة المتغير المستقل "الإفصاح والشفافية" بـ 14% في تفسير المتغير التابع الأداء المالي، كما بلغت قيمة معامل الانحدار 0.24 وإشارة المعلمة الإفصاح والشفافية موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي بحيث إذا تغير الإفصاح والشفافية بوحدة واحدة فإن الأداء المالي يتغير بـ 0.24 وحدة.

وعليه: نرفض الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين الإفصاح والشفافية والأداء المالي، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشخيص الإفصاح والشفافية والأداء المالي في مؤسسة BOOM، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ الفرضية الثانية: هناك علاقة ايجابية بين حقوق المساهمين والأداء المالي في مؤسسة BOOM عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$.

- الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين حقوق المساهمين والأداء المالي في مؤسسة BOOM.

- الفرضية البديلة H_1 : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ بين حقوق المساهمين والأداء المالي في مؤسسة BOOM.

الجدول رقم 9: نتائج معامل الانحدار البسيط لبعث حقوق المساهمين والأداء المالي

| العامل | درجة الحرية DF | مستوى الدلالة | معامل التحديد R2 | معامل الارتباط R | A |
|----------|----------------|---------------|------------------|------------------|------|
| الانحدار | 1 | 0.000 | 0.31 | 0.55 | 0.40 |
| الخطأ | 38 | | | | |

| | | | | | |
|--|--|--|--|----|---------|
| | | | | 39 | المجموع |
|--|--|--|--|----|---------|

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss20.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين حقوق المساهمين بلغ 0.55 ومدى صحة ودقة هذه الدراسة، كما بلغت قيمة معامل الانحدار 0.31 للمتغير المستقل 0.40، بما أن إشارة المعلمة حقوق المساهمين موجبة هذا يدل على وجود علاقة طردية بين حقوق المساهمين والأداء المالي، حيث إذا تغير حق المساهم بوحدة واحدة فإن الأداء المالي يتغير بـ 40 وحدة. وعليه: نرفض الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين حقوق المساهمين والأداء المالي في مؤسسة BOOM، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ بين حقوق المساهمين والأداء المالي في مؤسسة BOOM. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ الفرضية الثالثة: هناك علاقة إيجابية بين الإطار الفعال لحوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة BOOM عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$.

- الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين الإطار الفعال لحوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة BOOM.

- الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ بين الإطار الفعال لحوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة BOOM.

الجدول رقم 10: نتائج معامل الانحدار البسيط لبعده الإطار الفعال لحوكمة الشركات والأداء المالي:

| العامل | درجة الحرية DF | مستوى الدلالة | معامل التحديد R2 | معامل الارتباط R | A |
|----------|----------------|---------------|------------------|------------------|------|
| الانحدار | 1 | 0.000 | 0.31 | 0.55 | 0.28 |
| الخطأ | 38 | | | | |
| المجموع | 39 | | | | |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Spss20.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين الإطار الفعال لحوكمة الشركات بلغ قيمته 0.55، وهذا يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين الإطار الفعال لحوكمة الشركات والأداء المالي. كما بلغ معامل التحديد 0.31 وهو دليل على قدرة المتغير المستقل في تفسير المتغير التابع بـ 40%، كما بلغت قيمة معامل الانحدار 0.28 وهي إشارة موجبة للمعلمة يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، حيث إذا تغير الإطار الفعال لحوكمة الشركات بوحدة واحدة تغير الأداء المالي بـ 28 وحدة. وعليه: نرفض الفرضية الصفرية التي تقر بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين الإطار الفعال لحوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة BOOM، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$ بين الإطار الفعال لحوكمة الشركات والأداء المالي في مؤسسة BOOM، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

5. خاتمة:

تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الفترة التي أعقبت الأزمات المالية الدولية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات، حيث تم التوصل إلى نتيجة مفادها افتقار الاقتصاديات وتلك المؤسسات إلى أنظمة حقيقية تتوافق مع مبادئ الإدارة المعاصرة.

- لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي والمتمثل في مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، ويمكن حصر أهم النتائج في ما يلي:
- تطبيق المبادئ السليمة للحوكمة من شأنه اتخاذ الاحتياطات لمواجهة الفساد المالي والإداري من خلال الرقابة وتشجيع الشفافية، حيث تمثل حوكمة الشركات أداة للرقابة من خلال عدة آليات داخلية وخارجية.
 - تساهم حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي عن طريق التطبيق السليم لمبادئها فهي تعتبر أساس تحسين الأداء المالي.
 - وجود علاقة طردية قوية بين حوكمة الشركات والأداء المالي حيث كلما كان تطبيق حوكمة الشركات أحسن كلما كان الأداء المالي أفضل، وبالتالي بقاء واستمرارية المؤسسة وكذا تحسن أداءها ككل.
 - إن الحوكمة تساهم في تحسين وتطوير الأداء المالي من خلال زيادة فرص التمويل الخارجي، زيادة قيمة المؤسسة، تخفيض المخاطر الأزمات المالية وتحسين العلاقة مع كل أصحاب العمل.
- الحوكمة لها دور بالغ الأهمية في التعايش مع قضايا الفساد المالي والإداري خاصة في المؤسسات العمومية التي تتلقى النهب والاختلاس والتهرب الضريبي... إلخ
5. قائمة المراجع:

International Energy Agency. (2018). *IEA*. من 2018, 12 19, تاريخ الاسترداد [iea.org](https://www.iea.org/topics/renewables).
<https://www.iea.org/topics/renewables>

josette, p. (1999). analyse financiers. paris: librairie vuibert.

. تاريخ الاسترداد 2018, 12 19, من *oxford university press*. (2018). *english oxford living dictionaries*.
[en.oxforddictionaries.com: https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy](https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy)

, 9 (4). *Revue des Energies Renouvelables*. *Etude géothermique du Sud de l'Algérie*. (2006). *S OUALI*.
Centre de Développement des Energies Renouvelables, Algérie.

The Intergovernmental Panel on Climate Change. (2011). *renewable energy sources and climate change mitigation*. New York, USA: *cambridge university press*.

The Natural Resources Defense Council. (2018). *NRDC*. من 2018, 12 19, تاريخ الاسترداد
Natural Resources Defense Council: <https://www.nrdc.org/stories/renewable-energy-clean-facts>

Virginie Perroud. *Septembre 2006*. (Développement Urbain Durable & Agenda 21 Local: Analyse de la filière du Bois à Lausanne. *Faculté des lettres, institut de Géographie*.

إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد. (2017). الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية) (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
المجلس الوزاري العربي للكهرباء. (2013). دليل الطاقات المتجددة. (جامعة الدول العربية، المحرر) تاريخ الاسترداد 2018, 12 23, من المجلس الوزاري العربي للكهرباء: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

المجلس الوزاري العربي للكهرباء. (2015). دليل الطاقات المتجددة. تاريخ الاسترداد 2018, 12 23, من [rcreee.org: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf](http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2013). المشاريع الرئيسية المحققة / الجارية في مجال الطاقات المتجددة. تاريخ الاسترداد 2018, 12 23, من [andi.dz: http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables](http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017 قطاع الطاقات المتجددة

الياس بن ساسي، و يوسف قريشي. (دار وائل للنشر والتوزيع). التسيير المالي (الإدارة المالية) أجوبة تمارين وحلول. عمان الاردن: 2011.

- خالد الخطيب، و عصام قريط. (2009). مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها حالة الاردن ومصر. المؤتمر الثالث للحوكمة ، 06.
- شركة الكهرباء والطاقت المتجددة. (2016). *Chiffres Clés 31 Décembre 2016*. تاريخ الاسترداد 23 12 , 2018 , من *Shariket Kahraba* [id=64&wa_Taket Moutadjadida: http://www.sktm.dz/?page=article](http://www.sktm.dz/?page=article?id=64&wa_Taket_Moutadjadida)
- شركة الكهرباء والغاز. (2013). *Énergies renouvelables*. تاريخ الاسترداد 23 12 , 2018 , من *sonelgaz.dz*: . [http://www.sonelgaz.dz/?page=article idb=38](http://www.sonelgaz.dz/?page=article?idb=38)
- شركة الكهرباء والغاز: *2013Programme des énergies renouvelables*
- شس الدين التجاني. (2016). قياس اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء تسيير الخزينة في المؤسسة الاقتصادية دراسة عينة لمجموعة مؤسسات تابعة لمجمع سونطراك بحاسي مسعود. ورقة، اطروحة دكتوراه في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح .
- طارق عبد العال حمادة. (2005). حوكمة الشركات و الازمات المالية. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.
- عبد الغاني دادن. (2007). قياس و تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو ارساء نموذج للانذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية - حالة بورصتي الجزائر وباريس- . اطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية ، جامعة الجزائر .
- عبد الوهاب نصر علي، و شحاتة السيد شحاته. (2007). مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية والدولية المعاصرة. الاسكندرية: الدار الجامعية الاسكندرية.
- علاء فرحان طالب، و ايمان شويحان المشهداني. (2011). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف . عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
- علي مناد. (2014). دور حوكمة الشركات في الاداء المؤسسي. تلمسان، اطروحة دكتوراه.
- عماد تكواشت. (2012). واقع و آفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية والتنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة ماجستير ، 56-58. باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.
- لحسن دردوري. (2015). مطبوعة في مقياس التشخيص المالي . بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مبارك لسوس. (2012). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد & علي جمعان الشكيل رأفت اسماعيل رمضان. (1988). الطاقة المتجددة (الإصدار 2). بيروت، لبنان: دار الشروق.
- محمد طارق يوسف. (2006). حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق من مؤلف مبادئ وممارسات حوكمة الشركات بحوث واوراق عمل. حوكمة الشركات الخاصة والعامة من اجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلية ، 120.
- محمد مصطفى سليمان. (2006). حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي والاداري. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.
- مركز تطوير الطاقات المتجددة 2010 دليل المؤسسات العلمية
- مركز تنمية الطاقات المتجددة 2016 الحصيلة السنوية
- مركز تنمية الطاقات المتجددة 2017 خريطة حقول الرياح في الجزائر
- نعيمة مجايوي، و حكيمة بوسلمة. (بلا تاريخ). دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الاداء المالي للشركات . حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري ، 10.
- وزارة الطاقة. (2015). الطاقة المتجددة. تاريخ الاسترداد 24 12 , 2018 , من energy.gov.dz: . www.energy.gov.dz/francais/uploads/2016/Energie/energie-renouvelable.pdf
- وزارة الطاقة والمناجم. (2007). دليل الطاقات المتجددة. تاريخ الاسترداد 19 12 , 2018 , من [energy.gov.dz](http://www.energy.gov.dz): . http://www.energy.gov.dz/fr/enr/Guide_Enr_fr.pdf